الاقتصاد السوداني يعاني بسبب اعتماده المتزايد على عائدات النفط

الخرطوم ـ من خالد تيجاني:

واجه الاقتصاد السوداني هذا العام مصاعب جمة. فالبلد الذي يتزايد اعتماده على عائدات إنتاجه النفطي وجد نفسه محروما من الإفادة من طفرة أسعار النفط عالميا بسبب سوء الإدارة وتعقيدات التسوية السياسية لحرب الخمسين عاما في جنوب البلاد التي يدخل النفط في معادلتها.

مع انطلاقة العام بدت الأجواء الاقتصادية مفعمة بالتفاؤل. فقد أجاز المجلس الوطني (البرلمان) موازنة طموحة. فالسودان الذي ينتج نحو 300 ألف برميل نفط يوميا، ويستهلك نحو خمسها محليا ويصدر الباقي، كان على موعد مع نقلة كبيرة في إنتاجه من مشاريع نفطية جديدة كان مقدرا لها أن تضيف أكثر من مئتي ألف برميل إلى إنتاجه الحالي.

كما أن أسعار النفط المتصاعدة كانت تعني أن الخزينة العامة ستغتني من عائدات النفط المفترض أن يتخطى إنتاجه النصف مليون برميل يوميا.

ولكن ما أن حل النصف الثاني من هذا العام حتى تبددت هذه الأحلام وتحولت إلى كابوس يقض مضجع المسؤولين، اذ فشلت مهمة الشركات التي أوكلت إليها عمليات ما بعد استخراج النفط في نقل الـ 200 ألف برميل الإضافية من موقع الإنتاج في حقول فلج بأعالي النيل جنوب السودان إلى ميناء التصدير على البحر الأحمر (1600 كيلومتر)، ما أدى الى عدم دخول هذه الكمية التي كان مقدرا لها أن تحسب في عائدات الموازنة العامة منذ مطلع العام.

وكانت تقارير صحافية أفادت بأن السبب الرئيسي لهذا الإخفاق يعود إلى أن وزارة الطاقة المشرفة على قطاع النفط في البلاد عهدت إلى شركات سودانية وثيقة الصلة بدوائر نافذة في الحكم بهذه المهمة، على الرغم من أنها تفتقر الى القدرات الفنية الكافية والخبرات المطلوبة.

ولم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة. فقد انخفض كذلك الإنتاج في حقول النفط الرئيسية التي تنتج 285 ألف برميل يوميا بنسبة 10 في المئة. وكانت حصيلة المشكلتين فقدان الخزينة العامة لموارد أعلنت وزارة المال أنها تبلغ 159 مليار دينار سوداني أي ما يعادل نحو 800 مليون دولار امريكي.

ولم يكن هذا الأمر سهلا على موازنة تعتمد بأكثر من 50 في المئة على عائدات النفط في توفير إيراداتها، ولذلك واجهت ما اعتبره خبراء اقتصاديون انهيارا لم تستطع السلطات تحمله بعدما استنفدت خياراتها البديلة. فقد لجأت في أيلول (سبتمبر) إلى رفع أسعار المحروقات بنسبة 28 في المئة، ما أثار استياء شعبيا واسعا، وتساؤلات إزاء كفاية الأداء الاقتصادي لحكومة الرئيس عمر حسن البشير.

ولم يتردد وزير المال الزبير أحمد الحسن في الإقرار بأن موازنة هذا العام «كانت صعبة المنال لما واجهته من حزمة من التحديات والمتغيرات والمتطلبات الحرجة، وهو ما فرض علينا الالتزام بدرجة عالية من التركيز وموازنة سلم الأولويات لأن أي آثار سالبة على الموازنة العامة تفضي إلى خلخلة الاستقرار الاقتصادي وتعريض البلاد إلى انتكاسات اقتصادية كبرى».

وقال الحسن لوكالة يونايتد برس انترناشونال (يوبي أي) ان انخفاض عائدات النفط عما هو مقدر في الموازنة لم يكن المشكلة الوحيدة التي واجهتها. فقد تأثرت الموازنة سلبا بارتفاع أسعار النفط عالميا لأن اتفاق السلام الذي يخصص 50 في المئة من عائدات النفط لحكومة الجنوب يشترط أن يتم حساب النفط المستخدم محليا حسب الأسعار العالمية.

ويضيف وزير المال السوداني «برغم أننا منتجون ومصدرون للنفط، إلا أننا في الواقع نستورده من جنوب السودان حسب الأسعار العالمية السائدة، وهو ما اضطرنا الى دفع فارق السعر كدعم للمستهلكين».

وكان سعر النفط للمصافي المحلية جرى حسابه في الموازنة على أساس أن متوسط سعر برميل النفط 45 دولارا، بينما تعين أن يحسب بمتوسط 64 دولارا بعد ارتفاع الأسعار.

ويقول الحسن أن أحد أهم التحديات التي واجهت موازنة هذا العام كان «الاستمرار في الإنفاق على مواجهة التهديدات الأمنية للبلاد » وذلك في إشارة إلى الوضع في دارفور ومناطق أخرى.

وأشار إلى الأعباء التي تحتمها مقابلة الالتزامات المالية التي تفرضها التسويات السياسية للحروب الأهلية في جنوب السودان، ودارفور، وشرق البلاد.

وكشف وزير المال السوداني عن ضعف وفاء المجتمع الدولي بتعهداته في مؤتمر أوسلو الذي عقد بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاق السلام مطلع العام الماضي، قائلا إن المانحين لم يسددوا هذا العام سوى 23 مليون دولار لبرامج الأعمار والتنمية وإعادة توطين النازحين، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بأكثر من أربعة مليارات ونصف المليار دولار تعهد المانحون بدفعها في غضون سنوات قليلة.

وتعاني الموازنة أيضا من معالجة الديون الخارجية للسودان التي أعلن بنك السودان المركزي أنها تبلغ 27 مليار دولار لمؤسسات تمويل دولية وصناديق إقليمية. ويشير الحسن إلى أنه تم دفع 238 مليون دولار هذا العام في إطار إستراتيجية معالجة الديون الخارجية.

غير أن وزير المال السوداني يرى أنه برغم المصاعب التي واجهت موازنة هذا العام إلا أن وزارته نجحت بفضل إجراءات اتخذتها في معالجة الإختلالات التي حدثت، لافتا إلى الترشيد في الإنفاق العام، وتقديم محفزات تشجيعية لقطاعات الإنتاج، ورفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 20 في المئة، ومواصلة برنامج الإصلاح المؤسسي وتطوير الأداء المالي، وتحسن قيمة العملة الوطنية.

ويقول الحسن إن العام الحالي شهد تحسنا كبيرا في علاقات السودان الاقتصادية الخارجية يدل عليه ارتفاع حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية «التي زادت على نحو غير مسبوق ويقدر لها أن تصل بنهاية العام إلى 3,6 مليار دولار».

وأضاف «على صعيد استقطاب العون والمساعدات الخارجية فقد تمكنا من توقيع اتفاقات تمويل تبلغ قيمتها 967 مليون دولار جاءت معظمها من الصين والهند وتركيا والبنك الإسلامي للتنمية».

وعلى صعيد التجارة الخارجية تبلغ عائدات صادرات السودان لهذا العام 6,5 مليار دولار يشكل النفط 82 في المئة منها، بينما يبلغ حجم الواردات 5,7 مليار دولار.

ويعزي الحسن ارتفاع الواردات إلى ازدياد واردات الاستثمار من السلع الرأسمالية والتي تصل إلى 26 في المئة من حجم الواردات. ويلفت إلى أن السودان استورد 500 ألف طن من السكر برغم أن الإنتاج المحلي بلغ 700 ألف طن ، كما تم استيراد مليوني طن من قمح.

ولم تجد السياسة الاقتصادية لحكومة البشير القبول عند غالبية الذين جرى استطلاعهم فثمة إجماع بينهم على أن غلاء المعيشة لم يعد محتملا.

ويقول مختار أحمد (مهندس متقاعد) إن الحكومة تلجأ دائما الى الحلول السهلة بإلقاء الأعباء على كاهل المواطن ضاربا المثل برفع أسعار المحروقات لمواجهة عجز الموازنة و«يقولون نحن دولة نفطية ولكننا لم نحس لذلك أثرا».

وينتقد عبد الله عثمان (خريج جامعي) الوضع قائلا إنه لا يجد عملا على رغم الشهادة المرموقة التي يحملها منذ سنوات. وعثمان نموذج لنحو مئتي ألف خريج جامعي عاطلون عن العمل يمثلون 10 في المئة من جملة مليوني عاطل عن العمل في البلاد.

ويشن الحزب الشيوعي السوداني المعارض هجوما عنيفا على السياسات الاقتصادية لحكم البشير قائلا إنها ظلت تنتهج سياسات أدت الى تراكم معظم الفائض الاقتصادي في أيدي القلة الداعمة للنظام والمنتفعة به، وأدت إلى المزيد من الفقر.

ويتهم الحكومة بتصميم موازنات مالية تحشد موارد البلاد للحفاظ على بقاء النظام، وتوجه الإنفاق نحو الأجهزة السيادية والأمنية والعسكرية حيث أنفقت عليها 19,7 في المئة من موازنة هذا العام، بينما لم يبلغ الصرف الفعلي على التنمية الاجتماعية سوى 2,5 في المئة.

ويقول الحزب الشيوعي في بيان أصدره هذا الأسبوع إنه لا يصدق الأرقام التي ساقتها وزارة المال في شأن عائدات النفط وتبريرها لرفع أسعار المحروقات. واعتبر الحكومة في واقع الأمر تجني مكاسب لأنها تبيع برميل النفط المكرر بضعف المبلغ المقدر في الموازنة في الوقت الذي تقول أنها تدعم أسعار المحروقات للمستهلكين.

أما حزب البعث السوداني فيقول في تقييمه لموازنة هذا العام إنها انهارت بعد الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة والذي يقدر بـ30 في المئة من إجمالي الإيرادات. واعتبر أن هذا إخفاق كان يستلزم استقالة من أعدوا الموازنة ووقفوا على تنفيذها.

ويضيف أن انهيار الموازنة حدث، إلى جانب انخفاض عائدات، النفط بسبب الزيادة الكبيرة في المصروفات الحكومية الناتجة عن ازدياد مصروفات الأمن والدفاع والصرف خارج الموازنة على مشروعات اعتبرها ذات طابع سياسي ترتبط بحسابات حزب المؤتمر الوطني الحاكم للانتخابات العامة المقبلة.

يقول وزير المال السابق، عبد الله حسن أحمد، إن المصاعب التي واجهت موازنة هذا العام تكشف خطورة اعتماد الدولة في إيراداتها على عائدات النفط بأكثر من 50 في المئة ، وان استمرار الاعتماد على سلعة متقلبة الأسعار سيجعل الموازنة دائما عرضة لمفاجآت غير محسوبة يصبح معها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي أمرا بالغ الصعوبة.

ويشير الباحث محمد الناير إلى أن الحكومة في ظل سهولة الحصول على إيرادات مالية من النفط أهملت جوانب الإنتاج الأخرى في قطاعات يملك السودان فيها موارد غنية مثل الزراعة والثروة الحيوانية.

ويشير إلى أن الصادرات غير النفطية لا تمثل عائداتها سوى أقل من 18 في المئة ، وهو وضع سلبي سيزداد سوء مع ارتفاع قيمة العملة الوطنية أمام الدولار بنحو 20 في المئة هذا العام ما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات السودانية التي تعاني أصلا.

وينتقد صلاح إبراهيم أحمد (رجل أعمال) ارتفاع قيمة الدينار السوداني أمام الدولار قائلا إن ذلك لا يحدث وفق آلية السوق، كما يشدد على ذلك محافظ بنك السودان المركزي، معتبرا أن البنك المركزي يتدخل إداريا في تحديد أسعار العملات.

2006 عام الكوارث الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

غزة ـ من فايد أبو شمالة:

بانتهاء العام 2006 يودع الفلسطينيون في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاما قاسيا بالنسبة لهم في ما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والمعيشية، نظرا لانقطاع المساعدات الدولية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية التي رفضت الاستجابة لمطالب اللجنة الرباعية الدولية بالاعتراف باسرائيل واحترام الاتفاقات الموقعة سابقا ونبذ العنف.

يقول المحلل الاقتصادي الفلسطيني عمر شعبان ان «عام 2006 كان الأسوأ منذ عشرات السنين». ويبرر ذلك بالقول انه «بالاضافة الى المعوقات التي اعتاد الشعب الفلسطيني عليها، كاغلاق المعابر لفترات طويلة وتجريف المحاصيل الزراعية، فان هذا العام اضيف اليه الحصار الاقتصاي ووقف المعونات من قبل المجتمع الدولي وامتناع اسرائيل عن دفع أموال الضرائب التي تقدر بـ700 مليون دولار، وهو ما ادى الى انقطاع الرواتب عن قرابة 170 ألف عامل في قطاعات السلطة الفلسطينية المختلفة».

غير ان تأثير الحصار لم يقتصر فقط على عدم مقدرة السلطة على دفع الرواتب بل تعدى ذلك الى توقف كافة الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية ومساعدة الفقراء والمهمشين من أبناء المجتمع الفلسطيني. كما توقفت المشاريع الحيوية ومشاريع البنية التحتية والزراعية.

وتسبب الحصار الاقتصادي واغلاق المعابر بشكل متكرر بارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية والمواد الخام، وهو ما تؤكده التقارير الإحصائية الرسمية.

وفي ما يخص القطاع الخاص تميز 2006 بهجرة رؤوس الاموال ونقل مئات المصانع والمشاريع الكبيرة والصغيرة الى الدول العربية المجاورة.

وقال لؤي شبانة رئيس الجهاز المركزي الفلسطيني للاحصاء ان احدث التقارير الصادرة عن الجهاز تفيد بان الإيرادات الحكومية بلغت خلال العام 2006 حوالي 370 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 1290 مليون دولار خلال العام 2005، أي بنسبة انخفاض بلغت 71 % .

ويعتبر وقف الحكومة الإسرائيلية لتحويل أموال الضرائب السبب الرئيسي لهذا التراجع، حيث يشكل ما نسبته حوالي 60 % من مجموع عائدات السلطة الفلسطينية، ويقدر التراجع في هذه الإيرادات بحوالي 92 % عام 2006 مقارنة بعام 2005.

ورغم ذلك فان قيمة المنح التي تلقتها السلطة الفلسطينية خلال الأشهر التسع الأولى من 2006 بلغت حوالي 550 مليون دولار ويقدر أن تصل قيمتها في نهاية 2006 الى حوالي 760 مليون دولار أي أكثر من ضعف ما تم منحه خلال العام 2005 والذي بلغ 352 مليون دولار.

وبحسب الاحصائيات الرسمية تراجعت النفقات الحكومية بنسبة تصل الى 36 % حيث بلغت الدفعات المالية التي صرفت للموظفين خلال الفترة من نيسان (ابريل) إلى أيلول (سبتمبر) 2006 ما يقارب من 270 مليون دولار من إجمالي مستحقاتهم والتي تقدر بحوالي 600 مليون دولار في هذه الفترة.

ويقدر التراجع في نفقات الرواتب والأجور بحوالي 32 % بين العامين، ويقدر التراجع في النفقات التشغيلية بحوالي 38 % .

وخلال العام 2006 اقتربت قيمة النفقات التطويرية من الصفر، بينما بلغت قيمتها خلال العام 2005 ما يقارب 350 مليون دولار .

وفضلا عن كل ذلك يشير تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2006 بنسبة 15,3 % مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي . وبالإجمال عند مقارنة الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2006 مع مثيلاتها من العام 2005، فإن نسبة التراجع بلغت 36 % .

وأشار لؤي شبانه الى ان نسبة البطالة ارتفعت خلال الربع الثالث من عام 2006 لتصل إلى 24,2 % (بواقع 20,5 % في الضفة الغربية و36,3 % في قطاع غزة)، أي بارتفاع بلغ 5,7 % مقارنة مع الربع الثاني من هذا العام، وسجلت ارتفاعا بنسبة 6,7 % مقارنة مع الربع الثالث من العام الماضي.

وتركزت أعلى نسبة للبطالة بين فئات الشباب حيث سجلت الفئة العمرية 20 ـ 24 سنة أعلى نسبة للبطالة، ووصلت إلى 38,7 % (بواقع 32,3 % في الضفة الغربية و53,7 % في قطاع غزة).

اما عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ مع نهاية النصف الثاني من عام 2006 حوالي 2,1 مليون شخص، وذلك بعد أن كان عددهم 1,3 مليون شخص مع نهاية العام 2005.

كما لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خسائر اخرى نتجت عن قيام اسرائيل بعمليات عسكرية واسعة النطاق في الاراضي الفلسطينية خصوصا في قطاع غزة مثل عملية «أمطار الصيف» التي نفذها الجيش الإسرائيلي ردا على قيام مجموعات فلسطينية مسلحة بخطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

وأفاد تقرير لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي لمساعدة الشعب الفلسطيني ان خسائر فادحة لحقت بالبنية التحتية الفلسطينية نتيجة تدمير الجسور والمنشآت والمزارع من خلال القصف الإسرائيلي.

وقدر تقرير اعده البرنامج «ان مجموع الخسائر خلال الفترة من 28 حزيران (يونيو) الى 27 اب (أغسطس) فقط بلغت نحو 46 مليون دولار».

وبالرغم من سوداوية الصورة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية خلال العام المنصرم فان المحلل القتصادي عمر شعبان يبدو متفائلا ازاء العام المقبل وهو يعزو ذلك لسببين «الأول ان العام الماضي كان الأسوأ على الإطلاق ولا اعتقد ان هناك شيء أسوأ من عام 2006. والثاني ان المجتمع الدولي بدأ يدرك ان هناك متغيرات في الساحة الفلسطينية ونتائج انتخابات ديموقراطية أفرزت حركة حماس وبالتالي فان مرحلة عرض العضلات انتهت وبدا ان هناك توجه للتعامل مع الامور بشكل أكثر واقعية».

ورغم نبرة التفاؤل هذه فان شعبان يشدد على انه «لا يمكن الحديث عن حل جذري من دون حصول انفراج على المستوى السياسي والامني. فإذا استمر المجتمع الدولي بتجاهل نتائج الانتخابات الفلسطينية وواصل المقاطعة الاقتصادية فإن الامور ستزداد سوءا، ونحن ندرك ان الآلية الدولية لتقديم المساعدات ساهمت بشكل ما في تحسين الوضع الاقتصادي لكنها ليست كافية».

أسهم أوروبا ارتفعت 16 بالمئة في 2006 بفضل عمليات الاندماج والاستحواذ

لندن ـ من سيتارامان شانكار:

ختمت الاسهم الاوروبية آخر جلسات التداول لعام 2006 بانخفاض طفيف في معاملات محدودة مع انحسار أنباء الاقتصاد والشركات لكنها اقتنصت مكاسب بلغت 16 بالمئة على مدى العام مدعومة بعمليات الاندماج والاستحواذ.

وأغلق مؤشر يوروفرست 300 لاسهم الشركات الكبرى في اوروبا منخفضا 0,3 في المئة عند 1483,47 نقطة، وجاءت مكاسبه للعام بأكمله أقل من مكاسبه في 2005 عندما سجل المؤشر القياسي قفزة بلغت أكثر من 22 في المئة.

وعلى مستوى المؤشرات الرئيسية في أوروبا كان مؤشر داكس لاسهم الشركات الالمانية الكبرى في بورصة فرانكفورت أكبر الرابحين على مدى العام حيث زاد بنسبة 22 في المئة في حين ارتفع مؤشر كاك لاسهم 40 شركة فرنسية كبرى في بورصة باريس 17,5 في المئة وصعد مؤشر فاينانشال تايمز لاسهم 100 شركة بريطانية كبرى في بورصة لندن أقل من 11 في المئة.

وقال روبرت باركس خبير أسواق الاسهم العالمية في اتش.اس.بي.سي «الحدث الرئيسي في 2006 كان ابقاء مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) سعر الفائدة مستقرافي آب (أغسطس)... انتهاء مرحلة تشديد السياسة الائتمانية. صعدت الاسواق بقوة منذ بلغت توقعات أسعار الفائدة الامريكية مداها».

وتراجع الدولار بنسبة 11 في المئة مقابل اليورو في 2006 بعد قفزة بلغت 13 في المئة في 2005.

وتباطأت كل المؤشرات القياسية على مدى العام تحت وطأة زيادات في اسعار الفائدة من البنوك المركزية وقوة اليورو.

لكن الاسهم الاسبانية أنهت العام على زيادة سنوية بلغت حوالي 32 في المئة لمؤشر ايبكس 35 لاسهم الشركات الكبرى ليتجاوز بكثير مكاسبه في 2005 التي بلغت 18,2 في المئة بفضل حمى الاستحواذ في قطاع الطاقة.

وفي ميلانو أنهى مؤشر اس آند بي ـ ام.اي.بي لاسهم أكبر 40 شركة ايطالية العام مرتفعا 16 في المئة.

وتصدر القائمة سهم فيات لصناعة السيارات حيث قفز 97,7 في المئة يليه مباشرة سهم تيناريس لصناعة أنابيب النفط وصعد 94,7 في المئة.

وارتفعت الاسهم الفرنسية يوم الجمعة وفي مقدمتها سهما شركة سويز للمرافق وشركة جاز دو فرانس للغاز وقفز كل منهما بأكثر من اثنين في المئة بفعل تقارير عن عرض مزمع من الملياردير فرانسوا بينول لشراء سويز.

ومن المنتظر أن تشهد الاسواق معاملات هادئة في الاسبوع الاول من 2007 حيث تغلق يوم الاثنين بمناسبة رأس السنة الميلادية كما تغلق الاسواق الامريكية يوم الثلاثاء حدادا على رحيل الرئيس الامريكي الاسبق جيرالد فورد.

وفي ضوء جدول أعمال هزيل للشركات سيرقب المستثمرون بيانات الوظائف بالقطاعات غير الزراعية في الولايات المتحدة المقرر صدورها يوم الجمعة وأرقام الانتاج الصناعي في امريكا واوروبا المنتظرة يوم الثلاثاء. وقد تتأخر بيانات مؤشر معهد ادارة التوريدات للنشاط الصناعي الامريكي بسبب يوم الحداد الوطني.

الاقتصاد العراقي عام 2006: محاولات للنهوض من تحت الركام

بغداد ـ من غسان القاضي:

قد يكون القرار الحكومي برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار (1325 دينارا عراقيا مقابل كل دولار بدلا من 1470 دينارا) ابرز حدث اقتصادي في العراق خلال العام 2006.

ومؤخرا توقع وزير المال بيان جبر صولاغ ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة 13 في المئة اوائل العام 2007 بعد قرار الحكومة رفع سعر الفائدة للحد من استخدام الدولار في الاقتصاد العراقي والاستعاضة عنه بالدينار في المعاملات التجارية الحكومية.

ويستهدف هذا الأمر الى الوصول بسعر صرف يبلغ 1260 دينارا للدولار الواحد في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2007.

وأوضح صولاغ ان موازنة 2007 البالغ حجمها 41 مليار دولار تفترض سعر صرف بحدود 1260 دينارا مقابل كل دولار بافتراض ان معدل سعر برميل النفط العراقي خلال 2007 سيكون بحدود 50 دولارا مع توقعات بتصدير 1,7 مليون برميل يوميا.

وأضاف ان مجلس الوزراء الذي ناقش مشروع الموازنة يأمل في رفعها الى الجمعية الوطنية للمصادقة عليها قريبا.

وكان آخر مزاد أجراه المصرف المركزي العراقي لبيع وشراء العملة الأجنبية يوم الأربعاء 27 كانون الأول (ديسمبر) قد حدد سعر صرف الدولار بـ1325 دينارا عراقيا للبيع و 1323 للشراء.

وشهد عام 2006 حدثا اقتصاديا مهما آخر تمثل بإبرام اتفاق بين العراق والأردن تزود بموجبه بغداد عمان بجزء من احتياجاتها من النفط العراقي بسعر يقل عن سعره العالمي.

وبحسب تقارير اقتصادية فان الجانب العراقي أبدى استعداده لتزويد الأردن بالنفط من منطقة القائم بدلا من منطقة بيجي، التي تبعد 850 كيلومترا عن الحدود بين البلدين.

وكان العراق وافق على تزويد الأردن بالنفط بأسعار تفضيلية خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت للعراق في آب (اغسطس) الماضي، حيث وقع مذكرة تفاهم تنص على تزويد الأردن كمية تتراوح ما بين 10 إلى 30 في المئه من احتياجاته النفطية اليومية من النفط الخام والبالغة نحو 100 ألف برميل يوميا.

وبحسب متخصصين فإن الأردن سيحصل على نفط بسعر 37 دولارا للبرميل الواحد، علما أن سعر برنت الخفيف يصل إلى 55 دولارا للبرميل.

وكان وزير الصناعة والتجارة الأردني شريف الزعبي قد دعا العراق الى الإفادة من الخبرات الاقتصادية الأردنية المتنوعة في كل المجالات ومنح القطاع الخاص خصوصا الشركات الهندسية والمقاولات الفرصة المناسبة للمساهمة في المشاريع المتاحة في مجال إعادة الاعمار.

كما دعا الى زيادة الاعتماد على ميناء العقبة للأغراض التجارية مشيرا الى توجه البلدين الى استكمال المحادثات الخاصة بتوقيع اتفاق للتجارة الحرة بينهما معلنا ان لجانا مشتركة ستجتمع قريبا لاستكمال المحادثات حتى توفر الإطار القانوني للمبادلات التجارية بينهما.

وفي الشأن الاقتصادي المحلي أحالت المديرية العامة للشؤون التجارية في وزارة الموارد المائية 168 مقاولة خلال عام 2006 بكلفه كلية بلغت 77,5 مليار دينار.

وأكد المدير العام للمديرية العامة للشؤون التجارية غازي عبد الرحمن قادر أن الأعمال المحالة توزعت بين مقاولات لتنفيذ 41 مشروعا في المحافظات العراقية فضلا عن إحالة 18 مقاولة استيراد بالعملات الصعبة على الشركات.

وفي موازاة ذلك شهد نشاط سوق العراق للأسهم والأوراق المالية تراجعا ملحوظا بسبب غياب حماس المستثمرين والمضاربين الأساسيين الذين فضل بعضهم الاحتفاظ بموجوداته المالية النقدية للطوارئ في ظل الظروف الأمنية الخطيرة والمتقلبة في العراق ، فيما فضل البعض الآخر مغادرة العراق واستثمار أمواله في مشاريع تجارية واقتصادية في دول الجوار. وبحسب نشرة السوق لآخر جلسة تداول أسبوعية فان المؤشر العام سجل انخفاضا في حجم التداول مبيعا وشراء.

فقد جرى تداول أسهم 36 شركة بحجم 341 مليون سهم وبقيمة تجاوزت 535 مليون دينار بموجب 328 عقدا نفذ خلال الجلسة.

وعلى رغم انخفاض المؤشرات العامة فان مؤشرات التداول المتحققة أظهرت ارتفاع مؤشر قطاع الفنادق والسياحة وانخفاض مؤشر قطاع الخدمات والصناعة واستقرار مؤشر قطاعات المصارف والاستثمار فيما لم يتم تداول أسهم قطاع التأمين والزراعة.

وكانت إدارة سوق العراق للأوراق المالية قد سعت الى النهوض بالسوق خلال عام 2006 من خلال تدريبات مكثفة نظمتها للعاملين فيها في العاصمة الأردنية استعدادا للبدء بتطبيق نظام التداول الالكتروني.

وفي مجال آخر سعت الحكومة العراقية خلال 2006 الى الانفتاح على السوق المصرية من خلال إعادة افتتاح المركز التجاري العراقي في القاهرة.

وقد كان للاجتماعات التي عقدها وزير التجارة عبد الفلاح السوداني مع رجال الأعمال المصريين والمستثمرين العراقيين المقيمين في مصر ومجلس الوحدة الاقتصادية في القاهرة اثر مهم في إعادة ربط ما انفرط من العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية الأعضاء في المجلس.

كما زار القاهرة للغرض نفسه وفد يمثل إتحاد المستوردين والمصدرين العراقيين في إقليم كردستان للمشاركة في فعاليات معرض ومؤتمر تنمية العراق الذي عقد برعاية جامعة الدول العربية و بمشاركة 80 شركة صناعية من ثماني دول عربية.

وفي الشأن النفطي ابرم العراق مع إيران خلال 2006 اتفاقا يتم بموجبه توريد كميات من النفط العراقي الخام الى إيران لتكريره وإعادة تصديره الى العراق على شكل منتجات نفطية ولاسيما البنزين الذي يعاني العراق من شح كبير فيه ما يرغمه على استيراد كميات كبيرة منه من دول الجوار لتامين احتياجات السوق المحلية المتزايدة لهذه المادة الحيوية.

الاسترليني ارتفع 14% امام العملة الامريكية

اليورو يختم العام مرتفعا 11 % مقابل الدولار

■ لندن ـ رويترز: لندن ـ رويترز: ارتفع سعر صرف الجنيه الاسترليني الى أعلى مستوى منذ ما يقرب من ثمانية أعوام مقابل الين الياباني ذي العائد المنخفض، وظل في طريقه لتحقيق أكبر ارتفاع سنوي أمام الدولار منذ 15 عاما بفضل تنامي التوقعات برفع الفائدة في 2007.

وقالت رابطة المصرفيين البريطانيين ان اعتمادات القروض العقارية ارتفعت بنسبة 9,1 في المئة في تشرين الثاني (نوفمبر) وان القروض العقارية الجديدة سجلت مستوى قياسيا عند 6,7 مليار جنيه استرليني.

وتضاف هذه البيانات الى سلسلة من التقارير الايجابية عن قطاع الاسكان تشير الى أن زيادتين في أسعار الفائدة قررهما بنك انكلترا المركزي هذا العام لم يكن لهما أثر يذكر في تهدئة نمو سوق العقارات.

وأدت البيانات القوية الى زيادة توقعات السوق بأن يقرر البنك زيادة أسعار الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية الى 5,25 في المئة في أوائل العام المقبل.

وفي معاملات قبل الظهر استقر الاسترليني على 1,9618 دولار مما يجعل مكاسبه منذ بداية العام أمام العملة الامريكية نحو 14 في المئة فيما يعد أكبر زيادة سنوية منذ ارتفع بنحو 20 في المئة عام 1990.

وارتفعت العملة البريطانية لاعلى مستوى في ثماني سنوات أمام العملة اليابانية لتصل الى 233,73 ين. لكنها تراجعت الى 67,10 بنس مقابل اليورو الاوروبي.

من جهته استمر اليورو على أرض صلبة مقابل الدولار وبلغ ذروة قياسية أمام الين بآخر أيام التداول لعام 2006 مدعوما بتوقعات أن يواصل البنك المركزي الاوروبي رفع أسعار الفائدة.

لكن بعض المحللين يشيرون الى مخاطر نزولية للعملة الموحدة أوائل العام المقبل مع استيعاب السوق لمعظم الانباء الايجابية لليورو.

وبرزت الحاجة الى استمرار رفع الفائدة في منطقة اليورو بفعل بيانات أقوى من المتوقع اليوم لعرض النقود في تشرين الثاني (نوفمبر) ومن تصريحات ايف ميرش عضو مجلس محافظي البنك المركزي الاوروبي الذي قال الخميس ان أسعار الفائدة لاتزال منخفضة قياسا الى مستوياتها التاريخية.

وفي المقابل فشلت مجموعة من البيانات القوية عن سوق الاسكان وثقة المستهلك والتصنيع بالولايات المتحدة على مدى اليومين الماضيين في تبديد التكهنات بأن تباطؤ الاقتصاد قد يضطر مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) الى البدء في خفض أسعار الفائدة.

وقفز معدل النمو السنوي للمعروض النقدي (ن3) في منطقة اليورو الى 9,3 في المئة في تشرين الثاني (نوفمبر) من 8,5 في المئة في الشهر السابق متجاوزا بذلك متوسط تقديرات المحللين الذين توقعوا أن يبلغ 8,6 في المئة.

وقال محللون ان وفرة السيولة تدعم الاستمرار في تشديد السياسة النقدية بمنطقة اليورو لكن البيانات لم تؤثر كثيرا على اليورو عند صدورها. وقالت لينا كوميليفا خبيرة الاسواق لدى توليت بريبون جي 7 «تشديد البنك المركزي الاوروبي جرى استيعابه بالفعل في سعر صرف اليورو».

وارتفع اليورو نحو 0,3 في المئة الى 1,3181 دولار ليقترب من انهاء 2006 مرتفعا أكثر من 11 بالمئة بعد تراجعه 12 في المئة في 2005.

كما صعدت العملة الموحدة ربعا بالمئة خلال اليوم مقابل الجنيه الاسترليني وزادت 0,3 في المئة الى مستوى قياسي مرتفع عند 156,79 ين وذلك لليوم الثاني وأصبحت مرتفعة 12 في المئة مقابل الين هذا العام.

وأشار متعاملون الى أوامر شراء قوية لليورو مقابل الين. وقال بلال حافظ خبير أسواق الصرف لدى دويتشه بنك ان فكرة أن معظم الانباء الايجابية عن اقتصاد منطقة اليورو أصبحت مستوعبة في العملة قد تفضي الى تراجع اليورو في المدى القصير.

وأضاف «الكثير من الانباء الجيدة تم استيعابها فعلا في أوروبا... الخطر الان مع دخول العام الجديد هو أن الانباء لن تكون جيدة بنفس الدرجة هذا العام... المخاطر تميل نزولا».

وقال محللون ان زيادة متوقعة في ضريبة القيمة المضافة بألمانيا ستستنزف أيضا المعنويات أوائل 2007.